الفصل السابع: إدارة الصراع الدولي

- المبحث الأول: توازن القوىٰ
- المبحث الثاني: الصراع السلمي
- المبحث الثالث: الصراع العسكري





المبحث الأول: توازن القوى

إنَّ السلامَ حقيقةٌ مكذوبةٌ * والعدلُ فلسفةُ اللهيبِ الخابي
لا عدلَ إلا إن تعادلت القوى * وتصادم الإرهابُ بالإرهابِ
(أبو القاسم الشابي)

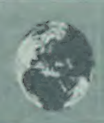
توازن القوى هو أن تسعى دولة أو تحالف إلى تكوين قوة توازي قوّة الخصم، فإذا كان الخصم يمتلك سلاحًا كيميائيًا فلا بد أن نملك سلاحًا كيميائيًا وإذا كان يمتلك سلاحًا نوويًا يجب أن نمتلكه كذلك، كل ذلك حتى لا يكون الخصمُ أقوى منا.

وفكرة توازن القوى فكرة قديمة تاريخياً؛ «ففي جميع مراحل التاريخ ومنذ أن عرفت الإنسانية فكرة الدولة عرفت أيضًا بجوارها مسألة توازن القوى».[1] وذلك لأنها جزء من الطبيعة الإنسانية، فكل إنسان يحاول ألا يكون أضعف من خصومه، وإنما يحاول أن يكون أقوى منهم أو في مستوى قوتهم على أقل تقدير.

لكننا نجد من يؤرخ فكرة توازن القوى بتاريخ محدد، فعلى سبيل المثال نجد ميكائيل شيهان Michael Sheehan يُرجع فكرة توازن القوى إلى الإيطالي نيكولا ماكيافيللي، حينما تحدث عن التوازن بين السلطات الخمس "البندقية، ميلانو، فلورنسا، نابولي، روما".[2] وهناك من يجعل حرب شارل الثامن ضد إيطاليا في نهاية القرن الخامس عشر هي نقطة انطلاق فكرة توازن القوى، حيث كان هناك ثلاث دول كبرى في أوروبا: فرنسا وإنجلترا وإسبانيا. وكانت إيطاليا دولةً ضعيفة ممزقة، فحاول ملك فرنسا آنذاك شارل الثامن أن يستغل ضعف إيطاليا فحرَّك جيوشه لغزو إيطاليا واحتلالها. لكن ماذا كانت ردة فعل بقيّة الدول الأوروبية؟ مباشرةً كوّنت الدولُ الأوروبيّةُ تحالفاً قوياً بهدف خلق توازن مع القوّة الفرنسية، وفعلاً استطاع الأوروبيون ردع الجيوش الفرنسيّة، وهذا ما جعل ميزان القوى غيرَ مختلٍّ في أوروبا.[3]

ومهما اختلف الرأيان في منطلق الفكرة تحديدًا فإنّهما يتفقان ضمنيًا على أنَّ نقطة البداية كانت في القرن الخامس عشر. وفي اعتقادي أنَّ هذين الرأيين لا يتسمان بالدقة، أي أنَّه ليس صحيحًا أنَّ فكرة توازن القوى بدأت من القرن الخامس عشر، سواء أقلنا إنها انطلقت من ماكيافيللي أم حرب شارل الثامن، فنحن نجد الفيلسوف المسلم أبا نصر الفارابي يذكر بوضوح فكرة توازن القوى، حيث يقول: «العلاقات تقوم في الأصل على القهر والغلبة،

(١) أبو خزام، إبراهيم، **الحروب وتوازن القوى** (عمّان، الكتاب الجديد، ط٢، ٢٠٠٩) ص٨.
(٢) جرار، ديسوا، **دراسة في العلاقات الدولية**، ترجمة: قاسم المقداد (دمشق، دار نينوى، ط١، ٢٠١٤) ص٣٤.
(٣) عبدالرحيم، عبد الرحمن، **التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر** (ط٥، ١٩٩٥) ص١٣



فإذا **تساوت القوى** تداعى أصحابها إلى المسالمة أو المهادنة أو الصلح، وإذا دهمها عدو قوي فإنها تتحالف وتتآزر».[1]

فهذا نص واضح في تناول مسألة توازن القوى، ومعلومٌ أنَّ الفارابي لم يأتِ بعد القرن الخامس عشر، وإنّما هو من أبناء القرن التاسع الميلادي، أي أنه ذكر فكرة توازن القوى قبل ستة قرون من ماكيافيللي.

وإذا تركنا العمق التاريخي وانتقلنا إلى تاريخنا المعاصر، فإننا نجد أنَّ فكرة توازن القوى تجلّت في أشد صورها إبّان الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي التي استمرّت نحو نصف قرن. فقد كان كلٌّ من الطرفين يحاول توسيع رقعة دائرة هيمنته حتى يشكّل توازناً في القوى مع الطرف الآخر. وقد دخل الطرفان في حروب غير مباشرة بهدف ضمان عدم الإخلال بتوازن القوى بينهما، كما حصل في حربي فيتنام والكوريّتين، فقد ساندت الولايات المتحدة فيتنام الجنوبية وساند الاتحاد السوفيتي فيتنام الشمالية. وكذلك ساندت الولايات المتحدة كوريا الجنوبية في حربها مع كوريا الشماليّة، بينما وقف الاتحاد السوفيتي مع كوريا الشمالية.

دخلت أمريكا والاتحاد السوفيتي هذه الحروب وقد كلّفتهما تكاليف باهظة جداً في الأرواح والأموال. وحين تسأل نفسك: ماذا تريد أمريكا من الدخول في حرب تبعد عنها آلاف الكيلومترات وماذا تريد من الوقوف مع الشعب الفيتنامي الذي لا يشترك مع أمريكا لا في لغة ولا دين ولا ثقافة ولا تاريخ؟

الجواب هو أن أمريكا تعلم جيداً أن كل دولة تسقط من يدها يعني أنّها ستصبح في يد الاتحاد السوفيتي، وهذا يعني أن الاتحاد السوفيتي قد زادت قوّته، وزيادة قوّته ستؤدي إلى الإخلال بتوازن القوى بينها وبين الاتحاد السوفيتي.

ونحن نذكر أنّ معمّر القذافي بعد أن تعرّض للهجوم الأمريكي خرج وقال إنّه سيسعى -رداً على الهجوم- إلى الانضمام إلى الكتلة الشيوعيّة وسينضمُّ كذلك إلى «حلف وارسو».

ومع أنّ ما قاله القذافي يبدو في صالح الاتحاد السوفيتي، لكنّ الاتحاد السوفيتي رفض تصريحات القذافي وعدّها مجرّد أوهام، والسؤال هنا: لماذا رفض الاتحاد السوفيتي انضمام القذافي له مع أن الاتحاد السوفيتي كان في حربٍ مع المعسكر الغربي؟

(١) الفارابي، **آراء أهل المدينة الفاضلة**، مرجع سابق، ص١٠٨

الجواب أنَّ إعلان القذافي التحاقه بالكتلة الشيوعية يعني أنّ الولايات المتحدة ستسعى إلى الإطاحة ببلدٍ شيوعي آخر لكي تحقق توازناً مع الاتحاد السوفيتي، والمشكلة هنا أنّ الاتحاد السوفيتي لم يكن يثق بالقذافي ولا بجديّته في الانضمام إلى المعسكر الشيوعي، ولذلك رفض هذا الانضمام حتى لا يسعى الأمريكيون للاستفادة منه دون أن توجد أي فائدة متيقّنة للاتحاد السوفيتي.

وكذلك إذا تأمّلنا قضية سباق التسلّح النووي في عصرنا، فإنّنا لن نفهم سعي الدول لامتلاك السلاح النووي إلا إذا فهمنا فكرة توازن القوى، فحين امتلكت الهند سلاحًا نوويًا كان من اللازم أن تملك باكستان سلاحاً نووياً كذلك؛ لأن الهند خصمُ باكستان، وحين امتلكت باكستان سلاحًا نوويًا كان من اللازم أن تمتلك الجمهورية الإيرانية سلاحًا نوويًا لتحقق توازنًا مع باكستان. وإذا امتلكت الجزائر سلاحاً نووياً فسوف يسعى خصمُها التقليدي (المغرب) لامتلاك سلاحًا نوويًا، وهلم جرا.

ماذا يحدث حين يختل توازن القوى؟

القاعدة السياسية التاريخية هي أن الحرب تبدأ من ذات النقطة التي ينتهي عندها توازن القوى. فحينما يكون هناك توازن في القوى في النظام الدولي فإنَّ حالة السِّلم تكون سائدةً، لكن حينما تكون هناك دولة تسعى لتكون «الأقوى» في النظام الدولي فإنَّ يدَ الحربِ ستكون هي اليد العليا.

فقد كانت فرنسا في نهاية القرن الثامن عشر دولة قويّة في المنظومة الأوروبيّة، لكنّ القائد نابليون لم يرضَ بأن تكون بلاده قويّة فقط، بل أرادها أن تكون هي الأقوى في أوروبا، فساق جيوشه يمنةً ويسرةً وحقق انتصارات باهرة، لكنه في النهاية عاد مهزوماً مكسوراً.

وكان السلام هو اللغة السائدة في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بفضل دبلوماسيّة المستشار الألماني البارع بسمارك؛ وذلك لأن بسمارك لم يكن يستثير غريزة الوجود لدى بقيّة الدول، ولم يكن يثير مخاوفها على الرغم من قدرته على فعل ذلك؛ فاستمرَّ السلامُ بسبب ذلك لأكثر من عشرين عاماً في أوروبا ومحيطها. وكانت روسيا القيصرية تزدادُ قوةً ومنَعةً، لكن الإمبراطور «فيلهلم الثاني» لم يكن تعجبه حالة توازن القوى، وكان يريد أن يُخلَّ بالتوازن ويضمَّ العديد من الأراضي الأوربية إليه، فاضطرَّ بسمارك للاستقالة من منصبه،

وأكمل الإمبراطور الروسي مخططه الاستحواذي لكسر التوازن لصالحه، فاشتعلت الحرب العالميّة الأولى بسبب ذلك، وانهارت الإمبراطوريّة الروسيّة. وكذلك رأينا هتلر الذي استشعر قوّة الأمّة الألمانية حين امتلكت تكنولوجيا عسكريّة متقدّمة، ومصادر ثروة طبيعية، ورقعة جغرافية كبيرة، ووحدة وطنيّة وإلى غير ذلك، حين استشعر هتلر كلَّ ذلك اندفع بقوّة ليخلَّ بتوازن القوى الأوربية ويجعل الأمّة الجرمانية هي الأقوى، فتحالفت بطبيعة الحال الدول الأوربيّة مع آخرين ليردعوا هتلر ويعيدوا أوروبا إلى حالة التوازن النسبيَّة القائمة قبل الحرب.

وأخيراً نجد أن الولايات المتحدة وقعت في الفخِّ ذاته، فهي حين شعرت بتفرّدها في العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، حاولت أن تتوسّع وتبسط نفوذها من خلال الإطاحة ببعض الحكومات واحتلال الدول، بل إنها أعلنت عزمها على إلغاء النظام الحالي وإيجاد نظام عالمي جديد، حيث تبنّى المحافظون الجدد في عام ١٩٩٧ مشروعاً سموه «مشروع من أجل قرن أمريكي جديد» بقيادة وليام كريستول، وقد جاء في نصّه التأسيسي: «بما أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أصبحت القوة الأعظم والوحيدة في العالم بعد تفكك المنظومة الشيوعية، فإنه يجب عليها أن تتصرَّف على ضوء هذه الحقيقة الجديدة، ومن ثم تعيد صياغة العالم ونظام العلاقات الدولية بما يخدم مصالحها دون خجل أو تردد».[١]

لكن ماذا حصل للولايات المتحدة بعد أن أرادت فرض «سيادتها العالمية» على العالم؟ ها نحن نراها اليوم تتهاوى وتنكفئ على ذاتها، وتعجز عن فرض إرادتها على الخارج بعد أن برز نظام جديد فيه أقطابٌ متعددة لها إراداتها كذلك.

لماذا تنهار الدول التي تحاول كسر توازن القوى؟

الجواب واضح؛ وهو أنّ الدولة التي تريد أن تكون الأقوى فإنها بالضرورة ستجعل الدول الأخرى تشعر بأنها معرّضة للاحتلال والزوال على يد هذه الدولة، وهذا ما يضطر الدول الضعيفة أن تشكّل تحالفات فيما بينها لتواجه طغيان هذه الدولة الأقوى حتى تحافظ على وجودها وحياتها. وهذا الأمر عبّر عنه الفارابي كما نقلنا سابقًا، حيث يقول: «العلاقات تقوم في الأصل على القهر والغلبة، فإذا تساوت القوى تداعى أصحابها إلى المسالمة أو المهادنة أو الصلح، وإذا دهمها عدو قوي فإنها تتحالف وتتآزر».[٢]

---

(١) عبد السلام، رفيق، **الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة** (الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ط٢، ٢٠٠٨) ص٦٧.

(٢) الفارابي، **آراء أهل المدينة الفاضلة**، مرجع سابق، ص١٠٨

الخلاصة في مسألة توازن القوى أنَّ الدول دائمًا ما تسعى لتحقيق توازن قوى بهدف إيجاد حالة من الاستقرار والأمان لكياناتها، وهذا من منطلق أنَّ آكد العوامل المساعدة في ردع الأعداء من الاعتداء هو امتلاك القوّة، كما عبّر عن ذلك الشاعر العظيم أبو القاسم الشابي في قصيدته:

إنَّ السـلامَ حقيقةٌ مكـذوبةٌ   والعدلُ فلسفةُ اللهيبِ الخابي

لا عدلَ إلا إن تعادلت القوى   وتصادم الإرهابُ بالإرهابِ

كيف تسعى الدول لإيجاد حالة توازن القوى؟

إذا استعملنا البرهنة المنطقية لحصر آليات الحصول على توازن القوى، فإنَّنا نجد أن هناك طريقتين أساسيتين تلجأ إليهما الدول كي يحققوا توازن القوى؛ لأنه إما أن يكون من خلال الدولة ذاتها أو من خلال سواها، فهما طريقتان إذن:

- الطريقة الأولى: البناء الذاتي

أي أن تكتفي الدولة ببناء ذاتها بناءً عسكريًا يكون موازيًا لبناء خصومها، دون الاضطرار إلى إيجاد عناصر بناء خارجية لتحقيق ذلك التوازن.

مثال: لو افترضنا أنَّ سوريا تمتلك ترسانة عسكرية تفوق ما يمتلكه العراق، في هذه الحالة بإمكان العراق أن يحقق ترسانته العسكرية إلى مستوى الوصول إلى نقطة توازن القوى دون الاستعانة بدولٍ أخرى لتحقيق هذا المأرب؛ لأنَّ العراق يمتلك القدرات الذاتية للوصول إلى نقطة توازن القوى مع سوريا.

- الطريقة الثانية: البناء المشترك

أي أن تكون الدولة غير قادرة بمفردها على تحقيق توازن القوى مع خصمها بمفردها، فتضطر إلى الاستعانة بدولٍ أخرى لتشكيل تحالف يحقق توازن قوى مع خصمها.

مثال: لا تستطيع كوسوفو من جميع النواحي أن تحقق توازن قوى مع صربيا، لتفوّق صربيا عليها من جميع الجهات، ففي هذه الحالة لا تملك كوسوفو إلا أن تتحالف مع الدول المجاورة لها مثل الجبل الأسود والبوسنة والهرسك لتعمل جميعها على تحقيق توازن قوى من خلال بناءٍ مشترك بينهم، وليس بناءً ذاتيًا لكلٍّ منهما على حدة.

كيفيَّة إدارة الصراع بين الدول[1] Conflict management

السّلم ليس هو الحالة الأصلية بين الدول.[٢] فالأصل أن الدول تلجأ إلى الحروب فيما بينها كلما امتلكت قوّة لفعل ذلك، والتاريخ خيرُ برهانٍ على ذلك، فلا تكادُ تخلو حقبة زمنيّة في التاريخ من صراعٍ بين الدول. وفي ذلك يقول الفيلسوف المسلم الفارابي: « العلاقات تقوم في الأصل على القهر والغلبة».[٣]وهذا ما قال به الفيلسوف الألماني أمانويل كانت في مقدمة مقالته المشهورة To Perpetual Peace; A philosophical Sketch.

والعلّةُ التي تجعل الصراع حالةً أصلية هي أنَّ كل دولة تسعى إلى تحقيق مصالحها وتعظيمها، وهذا غالباً ما يؤدي إلى أن تتعارض مصالح الدول فيما بينها، فالدولة (أ) تريد أن يزيد إنتاج النفط، والدولة (ب) تريد تقليل الإنتاج، والدولة (ج) تريد السيطرة على الممر المائي الفلاني، والدولة (هـ) لا تقبل بذلك، وهكذا نجد أن الدول في سياق بحثها عن مصالحها لا بد أن تتصادم فيما بينها يوماً من الأيام، وهذا ما يجعلنا نقول إن الحالة الأصلية للعلاقات الدولية هي الصراع وليس السلم.

إذن السّلم إن وجد فهو حالة طارئة ومرتبطة بظرفٍ ما، وأمّا الأصل في العلاقات الدولية فهو الصراع. وربما المفهوم الذي يتبادر إلى الذهن حين نسمع كلمة «الصراع» هو الحرب، لكن هذا غير صحيح، فالحرب هي إحدى صور الصراع وليست مرادفة له، فما صور الصراع؟

(١) كثير من كتب العلاقات الدولية تحدثت عن الصراع الدولي ونظرياته، وتوجد كتب أُفردت حول هذا الموضوع، لكن من أشمل من كتب في هذا ـ بحسب اطلاعي ـ هو الدكتور إسماعيل صبري مقلّد، في الفصل الخامس من كتابه "نظريّات السياسة الدولية".

(٢) وهذا -كما سبق- ما تراه المدرسة الواقعية.

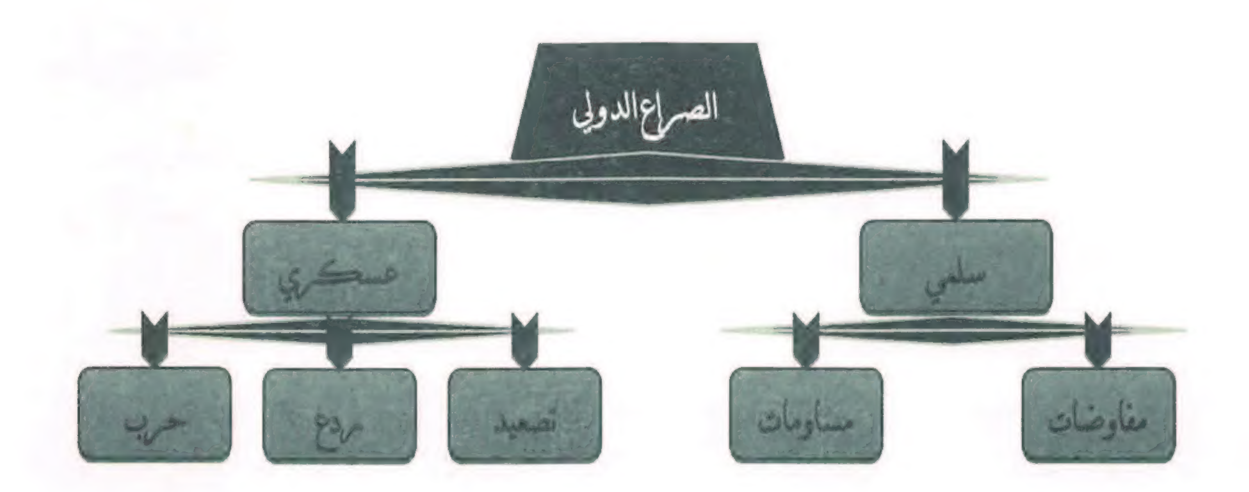
(٣) الفارابي، **آراء أهل المدينة الفاضلة**، مرجع سابق، ص١٠٨

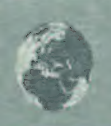
أنواع الصراع الدولي:

الصراع بين الدول نوعان:

- صراع سلمي لا حلول عسكرية فيه.
- صراع عسكري أو في طريقه إلى أن يكون كذلك.

أمَّا الصراع السلمي فهو يتمثّل في **المفاوضات والمساومات**، فهي في حقيقتها صراع على تحقيق المصالح، لكنه صراع سلمي لا عسكري. أما الصراع العسكري فله ثلاثة أشكال: إما أن يكون من خلال **التصعيد** أو من خلال **الردع** أو من خلال **الحرب**، وسوف نناقش كل ذلك بالتفصيل.





المبحث الثاني: الصراع السلمي

ذكرنا أنَّ الصراع السلمي بين الدول يتمثّل في شكلين: التفاوض والمساومة، وهما وإن بدا متشابهين، فإنهما مختلفان في الحقيقة، وإليك بيانَ ذلك:

الشكل الأول: التفاوض Negotiation

التفاوض هو حوارٌ بين طرفين أو أكثر يهدف إلى إيجاد تسويات سياسية في مصلحة الطرفين.(١) وليس للتفاوض صورة محددة، فقد يكون شفهياً وقد يكون من خلال تبادل الرسائل المكتوبة، وقد يكون بين رؤساء الدول مباشرةً كما حصل بين الرئيس المصري أنور السادات ورئيس وزراء الكيان الصهيوني مناحم بيغن، وقد يكون التفاوض من خلال ممثلين ومندوبين.

متطلَّبات عمليّة التفاوض

حين نقول هناك تفاوض بين دولتين أو بين دولة وتنظيم معيّن فهذا يعني توفر ثلاثة أمور أساسية:

أولاً: الاستعداد لتقديم التنازلات

الاستعداد لتقديم التنازلات يعني أنَّ كلا الطرفين مستعد للتنازل عن شيءٍ ما، أي أن تكون لدى كل طرف نسبة معيّنة من إمكانية التنازل، أما إذا جلس الطرفان على طاولة المفاوضات وكلٌّ منهما لا يقبل التنازل عن شيء فلماذا جاءا أصلاً إلى التفاوض؟(٢)

وليس المقصود أن يكون كل شيء قابلاً للتفاوض، فلا مانع أن تكون هناك مبادئ وأسس لا يقبل الطرفان أو أحدهما المساسَ بها، لكن لابد أن يوجد هامش من التنازلات تدور المفاوضات حوله.

---

(١) التفاوض علمٌ مستقل. وقد ذكر الباحثون فيه نظرياتٍ للتفاوض، مثل نظريات المباريات Game theories ويتفرع عنها نماذج كنماذج التفاعل الاستراتيجي ونموذج معضلة السجين وغير وذلك. لكن في هذا الكتاب أعرضنا عن ذلك؛ لأن تلك النظريات فائدتها قليلة إذا تأملناها. ولذلك حاولتُ أن أتحدث عن قواعد التفاوض بصورة مباشرة، وذكر الأمثلة المناسبة من واقعنا المعيش لكي يستطيع الطالب أن يستفيد من مبحث التفاوض بصورة عمليّة ومباشرة. كما أننا في هذا الكتاب نبحث التفاوض بنحو عَرَضي لا أصلي.

(٢) يقول أحد الباحثين: "القبول بمبدأ التفاوض والاستعداد للجلوس على مائدة المفاوضات يعني ضمنيًا القبول بتقديم تنازلات متبادلة بهدف تحقيق مكاسب متبادلة". راجع: سلامة، **تحليل العلاقات الدولية**، مرجع سابق، ص٢٢٨.

فعلى سبيل المثال: حين تتحاور إيران مع الدول الغربية حول الملف النووي، فإنَّ كلَّ طرفٍ من الطرفين يأتي إلى الحوار ولديه أشياء قابلة للتفاوض وفي الوقت نفسه لديه أشياء تعدُّ خطوطاً حمراء لا تُمس. فقد يقبل الإيرانيون تخفيض نسبة تخصيب اليورانيوم إلى نسبة متدنيّة، أو يقبلون التفتيش المفاجئ للمصانع الإيرانية، أو تقليل أجهزة الطرد المركزي، كل هذا لا يمانع المفاوض الإيراني من التحاور حوله والتنازل عنه، لكنه لا يقبل أبداً المساس بجوهر القضية، فلا يقبل إزالة جميع أجهزة الطرد المركزي، أو تخفيض نسبة التخصيب إلى مستوى يوقف المشروع النووي، كل هذا من المحرّمات التي لا يقبل المفاوض الإيراني بها.

في المقابل، لدى المفاوض الغربي أشياء كثيرة قابلة للتفاوض ولديه أشياء غير قابلة للتفاوض، فقد يقبل المفاوض الغربي زيادة نسبة تخصيب اليورانيوم لكنه لا يقبل أن يستورد الإيرانيون أدواتٍ خاصة بتطوير سلاح نووي.

إذن من أركان المفاوضات أن يكون كلا الطرفين أو أحدهما راغبًا بتقديم تنازلات بصرف النظر عن نسبة هذه التنازلات وحجمها.

◘ **ثانيا**: امتلاك القدرة

من شروط التفاوض أن يكون كل طرف يمتلك القدرة على تنفيذ ما تؤول إليه عمليّة التفاوض، أما إذا كان الطرفان أو أحدهما غير قادرين على تنفيذ بنود المعاهدة التي انتهى إليها التفاوض فلا قيمة حينئذ لعملية التفاوض من أصلها، وإنما تكون مجرّد مسرحيّة سياسية تهدف لتحقيق مصلحةٍ ما.

فعلى سبيل المثال: حين تذهب المعارضة السورية للتفاوض مع نظام الأسد سواء في جنيف١ أو جنيف ٢ أو حتى في موسكو فإنَّ عمليّة التفاوض في هذه الحالة ليست سوى مسرحيّة؛ لأنَّ المعارضة السورية لا تمتلك القدرة الكافية على فرض أي معاهدة تتوصل لها مع النظام السوري، فهي مجرد ائتلاف سياسي لا يمتلك القرار على أرض الواقع، وإنما القرار تملكه الفصائل المسلحة التي لا تخضع لقرار الائتلاف. فلو افترضنا أنَّ النظام السوري قبل بحكومة انتقالية تشارك فيها المعارضة مقابل انسحاب فصائل المعارضة من حلب، فإنّ الائتلاف لا يمكن أن يضمن ذلك؛ لأنه لا يملك سلطةً تنفيذية يُذعن لها المعارضون في حلب، بل ربما العكس.



وفي هذا السياق نفهم عودة صنّاع القرار الأمريكي للتفاوض مع حركة طالبان الأفغانية، فالولايات المتحدة إنما جاءت لأفغانستان لكسر طالبان وإلغائها واستبدالها بحكومةٍ أخرى خاضعة للقرار الأمريكي، ولكن لما كانت السيطرة الحقيقية بيد طالبان وليست بيد الحكومة الأفغانية اضطّر المفاوض الأمريكي أن يعود ليتفاوض مع طالبان؛ لأنّها من يملك القدرة.

◘ **ثالثا: تعدُّد الخيارات**

إذا كان المفاوض لا يملك إلا خيارًا واحدًا، فإنَّه من العبث التفاوض معه؛ لأنه سيختار ذلك الخيار الوحيد لعدم امتلاكه غيره، أما إذا كان يمتلك أكثر من خيار فبإمكانه التفاوض على أحدها.

فعلى سبيل المثال حين ألقت الولايات المتحدة القنبلة النووية على اليابان، لم يعد إمبراطور اليابان يملك أي خيار سوى التنازل عن عرشه ورمي اليابان في أحضان الولايات المتحدة. وكذلك القول نفسه ينطبق على شاه إيران رضا خان، حين وقف مع دول المحور التي انهزمت أمام دول الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، أحاطت دول الحلفاء بالشاه فلم يعد يملك خيارًا غير التخلّي عن عرشه.

في هذه الحالات التي لا يكون فيها لدى خصمك أي خيار فإنك لا تتفاوض معه إلا على إجراءات تنفيذ ذلك الخيار.

إذن من شروط التفاوض أن يكون لدى الطرفين خيارات متعددة، بحيث يمكن لهما التناور والتحاور وتقديم التنازلات وجني المكاسب.

كيف ندير عمليّة تفاوض ناجحة؟

إنَّ معيار نجاح أية عملية تفاوض هو تحقيق أكبر قدر من المكاسب وتقليل التنازلات، كما قال علماء أصول الفقه «تحقيق المصالح وتعظيمها ودرء المفاسد وتقليلها» .

لكن كيف نستطيع تحقيق أكبر قدر من المكاسب وتجنّب أكبر قدر من المفاسد؟ هناك عشرة أمور يجب أن يقوم بها المفاوض حتى يتحقق له ذلك وتكون له اليد العليا في نهاية المفاوضات:

¤ الأمر الأول: وضوح الهدف

أي أن يكون الهدف من المفاوضات واضحًا في ذهن الشخص المفاوض دون التباسه بأهداف أخرى، فلو افترضنا أن المعارضة السورية ذهبت لمفاوضة نظام الأسد، فهنا يجب أن نسأل ممثل المعارضة، ما هدفك من المفاوضات؟ هل هو رحيل بشار الأسد؟ أم رحيل النظام بأكمله؟ أم حكومة انتقالية جديدة بإشراف بشار الأسد؟ أم شيء آخر؟ . لا بد أن يكون الهدف واضحًا في ذهن المفاوض، بحيث تكون جميع تصرّفاته وردوده تقود إلى ذلك الهدف.

¤ الأمر الثاني: التدرّج في تحقيق الأهداف

لا بأس أن يكون للمفاوض أكثر من هدف يريد تحقيقه، لكن شريطة أن يضع سلّم أولويات لتلك الأهداف؛ لأنَّ الهدف النهائي ربما يصعب الحصول عليه ابتداءً وإنما يحتاج إلى تحقيق عدة أهداف قبله.

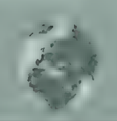
فمثلاً، حين يدخل نظام الأسد مفاوضات مع المعارضة، فإنَّ هدفه النهائي ليس مشاركة المعارضة في حكم سوريا، وإنما القضاء على المعارضة المسلحة عن بكرة أبيها، لكنه لا يذكر هذا الهدف ابتداءً، وإنما يسعى لتحقيق أهداف أقل قيمةً، يترتّب على الحصول عليها أن يصل إلى هدفه النهائي.

ففي المفاوضات الجارية بين المعارضة السورية ونظام الأسد نجد أن الأسد يريد أن يتفاوض حول إيقاف القتال في حلب، وهل إيقاف القتال في حلب هدف نظام الأسد النهائي؟

الجواب: لا، وإنما يريد تحقيق هذا الهدف لكي يحقق هدفاً آخر، وهو إيقاف تقدّم قوات المعارضة في درعا، فنظام الأسد لا يستطيع المقاتلة بنفس المستوى في جبهتي حلب ودرعا، فأراد أن يوقف جبهة حلب لكي يتفرّغ لدرعا، وهذا التدرّج -لو نجح- سيقوده في نهاية المطاف للقضاء على المعارضة المسلحة.

¤ الأمر الثالث: توضيح الخطوط الحمراء

كل مفاوض يذهب إلى طاولة المفاوضات فإنَّ لديه أشياء قابلة للتفاوض وأخرى غير قابلة، وتالياً يجب على المفاوض أن يوضح للطرف الآخر خطوطه الحمراء التي لا يمكنه التفاوض عليها.



فحزب الله اللبناني لا يقبل النقاش حول مسألة سلاحه حين يتفاوض مع بقية المكوّنات السياسية في لبنان، فبإمكان الأطراف الأخرى أن تناقشه في قضايا أخرى، أما السلاح فهذا يعدُّ خطاً أحمر لا يقبل مفاوض حزب الله الحديث حوله. وكذلك الحال مع حركة حماس، فهي حين تدخل للتفاوض مع حكومة عباس أو الأطراف الأخرى فإنها لا تقبل أبداً الحديث عن سلاحها، وتجعل هذه القضية واضحة منذ البداية.

◘ الأمر الرابع: تحسين الوضع على أرض الواقع

إذا كان المتفاوضون يتفاوضون على قضية لها ارتباط بأرض الواقع فإنَّ على كل مفاوض أن يحسّن من وضعه على أرض الواقع قبل الدخول في عمليَّة التفاوض.

فنظام الأسد والمعارضة السورية يحاولان دائمًا إحراز تقدّمات عسكرية على الأرض قبل الدخول في أية عملية تفاوض؛ لأنَّ الطرف الذي سيتقدّم على الأرض سيكون الأقوى في المفاوضات والأقدر على فرض شروطه. وكذلك الأطراف الليبية المتقاتلة -القوات التابعة لمجلس ثوار ليبيا والقوات التابعة للواء خليفة حفتر- يحرصون على إحراز تقدّمات عسكرية قبل الدخول في المفاوضات.

وفي كل الأحوال، إذا كان أحد طرفي المفاوضات ضعيفًا على الأرض فالأفضل له أن يؤجّل المفاوضات إلى وقتٍ يحصدُ فيه بعض المكاسب على الأرض، وإلا سوف يدخل ضعيفاً في المفاوضات مما يؤدي إلى قبوله بشروط ليست من صالحه، وهذا الشروط ستبقى ملزمة له حتى وإن تغيّر ميزان القوى على أرض الواقع لاحقاً.

◘ الأمر الخامس: تشتيت أهداف المفاوضات

أي تحويل هدف المفاوضات الأساسي الذي ليس في صالحك إلى هدفٍ آخر لصالحك، فقد رأينا في المفاوضات السورية بين النظام والمعارضة في جنيف ٢ أن النظام السوري استطاع أن يحوّل الهدف في المفاوضات من قضية **تغيير النظام** إلى قضية **محاربة الإرهاب**.

فالمعارضة السورية أتت لتتفاوض حول سُبُل تغيير نظام الأسد، لكن نظام الأسد حاول أن يشتت هذا الهدف ويأتي بهدفٍ بديل، وهو محاربة الإرهاب. فقد طالب مفاوضو بشار الأسد بمعالجة قضية الإرهاب قبل الحديث عن أية قضية أخرى، وهذا ما قاد المفاوضات إلى الفشل، وبذلك خرج النظام السوري من المفاوضات دون أن يجعل قضية رحيله على طاولة الحوار.

◘ الأمر السادس: استغلال الزمن

الزمن ليس قيمة إيجابية دائمًا، فتجده تارةً يكون في صالحك، وتارةً أخرى ليس كذلك. فإن كان من صالحك إطالة زمن المفاوضات فإنَّ المنطق يقتضي أن تطيلها ما أمكنك، وإن كان العكس فيجب أن تحدد سقفًا زمنيًا واضحًا للخصم حتى لا تكون إطالة الزمن سببًا في حصول الخصم على مكاسب.

فعلى سبيل المثال، حين كان الخميني يتفاوض مع جيمي كارتر حول رهائن السفارة الأمريكية، كان الخميني مدركاً جداً لقيمة الوقت، ولذلك بقي يتلاعب في مسألة الزمن ولم يطلق سراح الرهائن إلا في اليوم نفسه الذي سلّم جيمي كارتر السلطة. وهذا التأخير كان أحد أسباب خسارة جيمي كارتر للانتخابات الرئاسية.

وفي السياق نفسه نجد أنَّ المفاوضين الإيرانيين في هذا الوقت يتلاعبون بمسألة الوقت حين يتفاوضون مع الدول الغربية حول النووي الإيراني، فإيران محتاجة إلى إطالة الزمن كي تتمكن من التقدّم في تخصيب اليورانيوم، ولذلك هي تسعى جاهدةً لتأجيل المفاوضات وإطالة أمدها.

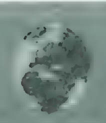
ومن هنا، إذا كنتَ تحتاج إلى إطالة الزمن فبإمكانك التلاعب بالوقت من خلال خلق مفاوضات شكليّة لا نهاية لها، وأما إذا كنت محتاجاً لإنهاء المفاوضات في أقرب وقت فيجب عليك أن تحدد للخصم جدولاً زمنياً صارماً بحيث يعجز عن التلاعب في مسألة الزمن.

◘ الأمر السابع: تجنّب إخراج الخصم خاوي اليدين

قد يكون بإمكانك أن تحقق جميع أهدافك من عمليّة التفاوض، وتجعل خصمك غير قادر على تحقيق أي انتصار، لكن هذا قد لا يكون من صالحك؛ لأنَّ الخصم في هذه الحالة قد ينسحب من المفاوضات أو يؤجلها؛ لأنه في كل الأحوال غير مستفيد.

ومن هنا فإنَّ الأفضل أن تجعل الخصم يحقق بعض المكاسب الشكلية أو التي توهمه بأنه حقق شيئًا لا بأس به، على الأقل حتى لا يقع تحت ضغط من وسائل الإعلام أو الرأي العام في بلده.

فعلى سبيل المثال، حين يتفاوض الكيان الصهيوني مع حكومة محمود عباس، فإنَّ حكومة عباس عادةً ما تخرج خالية الوفاض، لكن منعاً لإحراجها أمام الرأي العام الفلسطيني والعربي يقوم الصهاينة بإعطائها بعض المكاسب الشكلية، ثم يقومون بتضخيم تلك المكاسب لتظهر كأنها إنجازات كُبرى.



¤ الأمر الثامن: تجنّب استعمال المفاهيم الضبابيّة

بما أنَّ المفاوضات تؤول عادةً إلى معاهدات واتفاقيات يلتزم بها الطرفان، فإنَّ المنطق يقتضي أن تكون ألفاظ أي معاهدة ألفاظاً واضحة المدلول والمعنى، ومن الخطأ أن يُقبل وجود ألفاظ تحتمل أكثر من معنى إما بأصل الوضع اللغوي أو من حيث الاستعمال.

فلو افترضنا أنَّ الاتفاقية تضمنّت بند «محاربة الإرهاب» فلا بد من توضيح المقصود بالإرهاب؛ لأن مدلول الإرهاب أصبح ضبابياً مرناً، بحيث أمست كل دولة تتهم خصومها بأنهم إرهابيون حتى لو لم يقتلوا ذبابةً في تاريخهم.

فمثلاً لو اتفقت المعارضة السورية مع نظام الأسد على اتفاقية تقتضي محاربة الإرهاب، دون توضيح المقصود بالإرهاب، كيف سيكون تنفيذ المعاهدة؟ فالمعارضة تعتقد أن نظام الأسد نفسه إرهابي؛ لأنه يقمع شعبه ويقتلهم، ونظام الأسد يعتقد أن المعارضة ذاتها إرهابية؛ لكونها خرجت على الدولة خروجًا مسلحًا.فمثل هذه الاتفاقية التي تحتوي لفظًا غامضًا قد تقف ضد مصلحة أحد الطرفين دون أن يدري.

¤ الأمر التاسع: الإدراك المعرفي

أي أن يكون المفاوض عارفًا بخلفيّات الطرف الآخر والأبعاد التي تشكّل عوامل مهمّة في صناعة قرار الطرف الآخر، سواء أكانت هذه الخلفيّات قوميّة أم دينية أم أيديلوجية.

فالشخص الذي يفاوض صانع القرار الإيراني يجب عليه أن يكون مطّلعًا وعارفًا بالعوامل المعرفيّة المسيطرة على صانع القرار الإيراني. فيجب عليه مثلاً أن يكون عارفًا بالمحفّز الديني الذي يؤثر في تشكيل القرار الإيراني، وكذلك بالتاريخ الإيراني الذي لا تزال تداعياته قائمة في المشهد الإيراني. والجهل بذلك في عمليّة التفاوض مع الإيرانيين تجعل الصورة غير واضحة أمام الطرف المفاوض.

وعموماً، لكل مفاوض خلفياته التي يجب أن يعرفها الطرف الآخر، فاليساري الشيوعي له خلفية مختلفة عن الليبرالي، والمفاوض الراديكالي يختلف عن المفاوض البراغماتي، والمفاوض الخاضع للتأثير القبلي ليس كالمفاوض الخاضع للتأثير الأرستقراطي الطبقي.

¤ الأمر العاشر: القدرات الشخصيّة

المعرفة جزءٌ مما يحتاجه الإنسان، وليست كلَّ ما يحتاجه، فما فائدة العلم الوفير إذا كان حامله ساذجًا لا يحسن التصرّف؟

فقد يكون رئيس دولةٍ ما لديه معرفة كافية عن الطرف الآخر، ولديه قدرات مادية تؤهله للتفاوض، لكنه لا يتمتّع بالذكاء الكافي للمناورات وجني المكاسب حين يتحاور مع خصومه، فيستطيع الطرف الآخر من خلال سذاجة محاوره أن يقلب الطاولة عليه ويحقق أكبر مكاسب وأقل الخسائر والتنازلات. ولذلك نرى الدول عادةً لا تُرسل في عمليات التفاوض إلا من يُعتقد أنهم أذكى رجالها وأكثرهم دهاءً.

وربما من المناسب أن نذكر قصة المفاوضات التي جرت بين عمرو بن العاص وأبي موسى الأشعري، حيث كان عمرو بن العاص ممثلاً لحزب معاوية بن أبي سفيان وكان أبو موسى ممثلاً لعلي بن أبي طالب، وكانت المفاوضات تهدف إلى إبرام صلح بين المسلمين المتقاتلين، فلما تم رفض جميع الاقتراحات المقدَّمة من كل الطرفين، اقترح عمرو بن العاص على أبي موسى أن يُعلنا للناس خلع كلا القائدين، علي ومعاوية، فلما أعلن أبو موسى أنه خلع عليّاً ومعاوية تنحّى جانباً، وصعد عمرو بن العاص المنبر وقال: « **إن هذا قال ما قد سمعتم ، وإنه قد خلع صاحبه، وإني قد خلعته أيضا كما خلعه، وأثبت صاحبي معاوية ، فإنه ولي عثمان بن عفان ، والطالب بدمه، وهو أحق الناس بمقامه**».(١)

وهذا يعني أن ابن العاص خدع أبا موسى،(٢) واستطاع أن يخرج منتصراً في المفاوضات على خصمه، وهذا يعود إلى امتلاكه قدرات تفاوضيّة تفوق قدرات أبي موسى الأشعري، بصرف النظر عن الطرف المخطئ والطرف المصيب.

وأعتقد أنَّ الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر، ورئيس الاتحاد السوفيتي غورباتشوف من الأمثلة على الشخصيات التفاوضية التي لا تمتلك قدرات شخصيّة لتحقيق المكاسب في عمليّات التفاوض.

---

(١) ابن كثير، إسماعيل بن عمر، **البداية والنهاية** (بيروت، مكتبة المعارف) ج٧، ص٢٨٤

(٢) يرى الحافظ ابن كثير أن عمرو بن العاص فعل ذلك ابتغاء مصلحة المسلمين ووحدتهم، حيث يقول: " وكان عمرو رأى من المصلحة أن ترك الناس بلا إمام – والحالة هذه – يؤدي إلى مفسدة طويلة عريضة أعظم مما الناس فيه من الاختلاف ، فأقر معاوية لما رأى ذلك من المصلحة فاجتهد ، والاجتهاد يخطئ ويصيب". راجع: ابن كثير، **البداية والنهاية**، مرجع سابق، ج٧، ص٢٨٤.



الشكل الثاني: المساومة Bargaining

تحدثنا عن الشكل الأول من شكلي الصراع السلمي، والآن نتحدث عن الشكل الثاني المتمثّل في المساومة. المساومة هي **عمليّة تحاوريّة بين طرفين غير متساويين باستعمال آلية التهديد لكن دون إجبار**.[١] أي أن تقوم دولة باستغلال حاجة دولةٍ أخرى لتحقيق مكاسب منها من خلال تقديم عرض لها لمدة محددة في حال عدم تلبيتها لهذا العرض فإنّها تكون مهددة بخسارةٍ أكبر. فعلى سبيل المثال: ما كانت تفعله الولايات المتحدة -من خلال أداتها الأمم المتحدة- مع نظام صدام حسين يعدُّ من باب المساومة، فهي فرضت حصاراً اقتصادياً عليه، وصارت تساومه على غذاء شعبه مقابل النفط، فكأنها تقول له: إذا أردت غذاءً للشعب العراقي فعليك أن تعطيني النفط.[٢]

الفرق بين المفاوضات والمساومات[٣]

قد يصعب على القارئ التفريق بين التفاوض والمساومة، وهذه الصعوبة متفهّمة؛ لوجود أوجه شبهٍ بين المصطلحين، لكن في نهاية المطاف هما مصطلحان مختلفان.

أما وجوه الشبه بين المصطلحين فتكمن في أنَّ كليهما يتضمّن تحاوراً بين طرفين لتحقيق مطلبٍ ما، وأما أوجه الاختلاف فهي كما يلي:

أولاً: من حيث الآلية

أما المفاوضات فهي تعتمد على آلية التحاور والنقاش القائمة على النديّة، بينما المساومة تقوم على آلية التهديد والاستغلال.

(١) لو وُجِدَ إجبارٌ لكانت تصنّف على أنها حرب وليس مجرد مساومة.

(٢) وهذا أمر منافٍ لقوانين حقوق الإنسان التي تمنع الإضرار بالشعوب لأجل تحقيق مصالح سياسية، فالكل يعلم أن المتضرر الوحيد من تلك العقوبات هو الشعب العراقي وليس صدام الحسين الذي لم ينقص من قصوره قصرًا ولا من ماله درهمًا، فالخطأ الفردي يُنتج عقوبة فرديّة وليس عقوبة جماعية. يقول نعوم تشومسكي: "لقد ترك الحصار على العراق قوة صدام دون تأثر بينما أضر بالمواطنين الأبرياء أكثر مما أضر بهم القصف ذاته". تشومسكي، نعوم، **النظام العالمي القديم والجديد**، ترجمة عاطف معتمد (القاهرة، نهضة مصر، ط٢، ٢٠٠٩) ص٢٦

(٣) أصل هذا المبحث مستفاد من: سلامة، **تحليل العلاقات الدولية**، مرجع سابق، ص٢٢٩.

فما كان يحدث بين تركيا والعراق حول الملف النفطي يعدُّ مفاوضات وليس مساومة؛ لأن الطرفين ندّان لبعضهما، والنقاش قائم على التحاور وليس التهديد. بينما ما يحدث بين روسيا من جهة والاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى يعدُّ مساومةً؛ لأنّها قائمة على التهديد، فالاتحاد الأوربي وأمريكا يهددان روسيا في حال عدم انسحابها من أوكرانيا بتوقيع مزيد من العقوبات الاقتصادية على الاتحاد الروسي.

¤ **ثانيا:** من حيث مستوى الطرفين

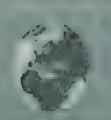
في المفاوضات يكون الطرفان متعادلين من حيث القوّة، على الأقل من وجهٍ ما، بينما المساومة تكون بين طرفين أحدهما أقوى من الآخر. فالحوار الذي يجري بين الهند وباكستان يعدُّ من قبيل التفاوض وليس المساومة؛ لأنَّ الطرفين متعادلان، على الأقل من حيث توازن الرعب. لكن ما جرى بين الولايات المتحدة –بواسطة الأمم المتحدة– والعراق في زمن صدام حسين كان من قبيل المساومة وليس المفاوضة.

¤ **ثالثا:** من حيث المدة

لا تستغرق المساومة عادةً وقتًا طويلاً، فهي تهديدات يقدّمها الطرف الأقوى لردع طرفٍ أضعف، فإن استجاب الطرف الأضعف لرغبة الطرف الأقوى انتهت التهديدات، وإن لم يستجب تُنفَّذ العقوبات.

ويمكن تلخيصها في الجدول التالي:

نوع العملية	من حيث الوسيلة	من حيث المستوى	من حيث المدة
التفاوض	تبادل المصالح	متعادلان	طويلة الأمد
المساومة	التهديد	غير متعادلين	طويلة الأمد



المبحث الثالث: الصراع العسكري

ذكرنا سابقاً أن الصراع نوعان: سلمي وعسكري، أما الصراع السلمي فقد انتهينا من الحديث عنه، أما الصراع العسكري فهو ما كان يحتوي على عمل عسكري أو في طريقه إلى ذلك بين دولتين متخاصمتين. وللصراع العسكري ثلاثة أشكال:

الشكل الأول: التصعيد [1] Escalation

التصعيد هو أن تعمد إحدى الدول إلى زيادة في الفعل السياسي أو العسكري في فترة خصومه مع دولة أخرى.

فعلى سبيل المثال: حين تقوم باكستان بتجارب إطلاق صواريخ قادرة على حمل رؤوس نووية فإنَّ هذا في العرف السياسي يعدُّ تصعيداً ضد الهند، فهنا يجب أن تتخذ الهند خطوات مماثلة لكي يكون هناك ردٌّ على التصعيد.

مثال آخر: حين تقوم الجزائر بالسعي لامتلاك السلاح النووي فإنَّ هذا يعدُّ تصعيداً ضد المملكة المغربية أو حين يصرّح ملك المغرب تصريحات ناقدة لسلوك الجزائر السياسي فإنَّ ذلك يُعدُّ تصعيداً.

لكن السؤال: لماذا يعدُّ الفعل العسكري الباكستاني تصعيداً ضد الهند ولا يعدُّ تصعيداً ضد طاجيكستان أو أفغانستان على الرغم من أنهما دولتان مجاورتان لباكستان؟ ولماذا سلوك المغرب السياسي يعدُّ تصعيداً ضد الجزائر ولا يعدُّ تصعيداً ضد موريتانيا رغم أنها دولة مجاورة للمغرب؟

الجواب أنَّ من شروط اعتبار التصعيد أن تكون هناك خصومة بين البلدين، فثمة خصومة بين الهند وباكستان منذ حصلت باكستان على استقلالها، لكن ليس بين باكستان وأفغانستان أو باكستان وطاجيكستان خصومة، وتالياً لا تعد التجارب العسكرية الباكستانية تصعيداً ضدهما.

وكذلك سعي الجزائر إلى امتلاك القدرة النووية يعدُّ تصعيداً ضد المغرب فقط، لوجود خصومة بين البلدين وصلت أقصاها في عام ١٩٩٥، لكن لا توجد خصومة بين الجزائر وموريتانيا أو الجزائر ومالي، ولذلك لا يعدُّ تصعيداً ضدهما.

---

(١) أفرد الدكتور جمال سلامة في كتابه "تحليل العلاقات الدولية" فصلًا عن نظريّة التهديد، والذي يبدو لي أنَّ التهديد يدخل ضمن التصعيد من باب التضمّن، فلا حاجة لإفراده.

قاعدة: الأصل أنَّ كلَّ دولة يتمُّ التصعيد ضدها تردُّ بتصعيدٍ متبادل إلا في حالتين:

- الأولى: إذا علم الطرف الآخر أنَّ الرد بالتصعيد قد تكون له عواقب أكبر من طاقته أو أن يخشى أنَّ التصعيد المتبادل قد يؤدي إلى مرحلة يتعذّر التحكم فيه.

فعلى سبيل المثال: قد تقوم إيران بمناورات عسكريَّة في الخليج، لكن الخليج لا يرد بتصعيد مماثل؛ ليس لأنه غير قادر على ذلك، بل لأنه يعلم أنَّ الرد بالتصعيد قد يدفع الطرف الإيراني لتصعيدٍ أعلى لا تستطيع دول الخليج التحكّم فيه والسيطرة عليه.

- الثانية: إذا علم الطرف الآخر بأنَّ تجاهل التصعيد وإهماله يجعل الطرف المصعِّد يتراجع عن تصعيده.

فأحياناً تقوم دولة بسحب سفيرها من دولةٍ ما لكن الدولة الأخرى لا تسحب سفيرها؛ لأنَّها تعتقد أن إهمال الرد يجعل الطرف الآخر يهدأ ويتراجع عن تصعيده.

أهداف التصعيد

لماذا تعمد الدول إلى التصعيد فيما بينها؟ هناك عدة أهداف محتملة ترتجيها الدول الساعية للتصعيد، ومن تلك الأهداف:

- **أولاً: درء احتماليّة خطر من الطرف الآخر.**

أي أنَّ الطرف الأول يتوقّع أن الطرف الثاني يعدُّ العدّة لمهاجمته، فيبدأ الطرف الأول بالتصعيد في محاولة لإقناع الطرف الثاني أنَّه مستعد وقادر على الرد في حالة محاولته الهجوم عليه. ومن هذا القبيل قول الله تعالى: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَانبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ ﴿٥٨﴾ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ ﴿٥٩﴾ وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنفِقُوا مِن شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ ﴿٦٠﴾ وَإِن جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿٦١﴾﴾ سورة: الأنفال.

فهذه الآيات تطلب من المسلمين أن يعدّوا العدة العسكرية في حال استشعار وجود خطر من المسلمين بدليل قول الله تعالى ﴿**وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً**﴾ فالآية ربطت أمر الإعداد العسكري بوجود خطر محتمل نتيجة توقع خيانة من الخصم، ففي هذه الحالة يجب إيجاد حالة



من "الرهبة" لدى الخصم فلا يتجرأ على مهاجمة المسلمين، ثم إذا امتلك المسلمون القدرة على ردع الخصم "الخائن" فلا بأس بعد ذلك أن يجنحوا إلى السلم إن جنح الخصمُ له.

- **ثانيا: التنفيس عن ضغط داخلي.**

أي أن تكون حكومة بلدٍ ما تحت ضغط شعبي شديد، فتقوم بالتصعيد ضد دولة أخرى لصرف أنظار الشعب عن الضغوط الداخلية والانشغال بالتصعيد الخارجي.

وهذا الأمر دائماً ما تبرع فيه الحكومات الدكتاتورية، فهي ماهرةٌ في خلق أعداء وهميين للشعب كي يعتقد الشعب أنَّ المعركة في الخارج وليست في الداخل، وأنَّ الاهتمام بالتهديد الخارجي أولى من الاهتمام بالمطالبات الداخلية؛ لأن التهديدات الخارجية تهدّد أمن الدولة القومي.

- **ثالثا: التصعيد بالوكالة**

أي أن تبادر دولة بتصعيد ضد دولةٍ أخرى ليس بسبب عائد إلى مصالحها الخاصة، بل تنفيذاً لرغبات دولة أخرى، عادةً ما تكون إحدى الدول الكبرى.

فعلى سبيل المثال: قد تصعّد كوبا ضد الولايات المتحدة الأمريكية؛ لكن هذا التصعيد ليس رغبةً من الحكومة الكوبيّة، وإنما تنفيذاً لرغبة الاتحاد السوفيتي الذي أراد استعمال كوبا أداةً في حربه الباردة ضد الولايات المتحدة.

وقد تصعّد كوريا الشمالية ضد كوريا الجنوبية وحليفتها الولايات المتحدة ليس لأسبابٍ عائدة لها، وإنما تنفيذاً لرغبة القيادة الصينية.

- **رابعا: الرغبة بالحصول على مكاسب اقتصادية.**

من أهداف التصعيد بين الدول أن تكون هناك دولة بحاجة مثلاً إلى مساعدات أو تسهيلات اقتصادية، فلا تجد حلاً لذلك إلا التصعيد ضد دولة أخرى تعتقد أنها ستتفادى التصعيد من خلال دفع مساعدات اقتصادية أو تمنحها تسهيلات مالية.

فعلى سبيل المثال: من المعلوم أن كوريا الشمالية تعاني من حصار دولي قديم، وهي في وضع اقتصادي مُزرٍ، وهذا يدفعها أحياناً إلى التصعيد ضد كوريا الجنوبية والولايات المتحدة ليس لأنها فعلاً تريد أن تهاجم كوريا الجنوبية، ولكن كي تضغط على كوريا الجنوبية فتقدّم لها مساعدات مالية أو تجعل الولايات المتحدة تخفف من ضغطها الاقتصادي.

كيف ينتهي التصعيد؟

توجد عدة أسباب تؤدي إلى نهاية التصعيد بين دولتين أو محورين:

◘ السبب الأول: زوال المبرر من وراء التصعيد

كل تصعيدٍ يكون لسببٍ ما، فإذا زال ذلك السبب لم يعد منطقياً بقاء التصعيد، فعلى سبيل المثال إذا قامت الدولة بالتصعيد ضد الدولة الأخرى لإشغال شعبها عن مطالبها الداخلية، فإنَّ التصعيد سوف يتلاشى إذا هدأت المطالب الشعبية وتلاشت.

◘ السبب الثاني: إعادة تعريف المصالح Redefinition of interests

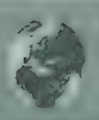
حين تقوم دولة بالتصعيد فإنَّها تفعل ذلك بناءً على حساباتها الخاصة التي تعتقد أنها تحقق مصالحها، لكن ربما بعد التصعيد يتبيّن لها أنَّ مصالحها تقتضي التوقّف عن التصعيد وليس الاستمرار فيه.

فمثلاً: قد يكون هدف الدولة المصعِّدة الحصول على مكاسب اقتصادية، لكن بعد التصعيد تكتشف أن التصعيد زاد من كتلة المعارضة الداخلية، فهنا الدولة المصعِّدة تعيد حساباتها وتسأل نفسها: أين مصلحتي الآن؟

فإذا رأت أن مصلحتها تكمن في إخماد المعارضة الداخلية والتفرّغ لها، فإنها ستتوقف عن التصعيد حتى لو خسرت المصلحة الاقتصادية التي دفعتها إلى التصعيد؛ لأنَّ ثمة مصلحة أكبر وأهم.

◘ السبب الثالث: توقّف أحد الطرفين عن التصعيد

قد يعجز أحد الطرفين عن الاستمرار في التصعيد نظراً لعدم استطاعته تحمّل تكلفة التصعيد، أو قد يتوقّف التصعيد لأن الطرف الآخر انهار، كما حصل ذلك مع الاتحاد السوفيتي، فقد كان هناك تصعيد متبادل بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ولم يتوقّف إلا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي



الشكل الثاني: الردع Deterrence

الردع هو أن تقوم الدولة المهدَّدة بتقديم أدلة يقينية بأنها قادرة على الثأر والرد، أو هو: القدرة على منع أو تحييد أي أخطار محتملة، وذلك من خلال مواجهتها بتهديدات مضادة تساويها أو تفوقها في الحجم والتأثير. [١]

والردعُ يختلف عن التصعيد، فالتصعيد هو أن تزيد دولة في فعلها العسكري أو السياسي أو الدبلوماسي رداً على زيادة من دولة أخرى، وقد تكون الزيادة هذه بنفس المستوى وقد تكون الزيادتان متباينتين من حيث المستوى. أمَّا الردع فهو ليس مجرد زيادة في فعل الدولة، وإنما قيام الدولة بتقديم أدلة واضحة للطرف الآخر تجعله يرتدع عن التفكير بأي محاولة اعتداء.

لنأخذ مثالاً يوضح الفرق بين الأمرين:

لو أنَّ تركيا قامت بتصعيد عسكري ضد إيران من خلال إجراء مناورات عسكرية تم فيها اختراق الأجواء الإيرانية، فقامت إيران بإجراء مناورات مماثلة. إلى هنا ، المسألة مجرد **تصعيد** متبادل من الطرفين، لكن لو قامت إيران باستعراض أسلحتها النووية، فإنَّ هذا يُعدُّ **ردعاً** لتركيا وليس مجرّد تصعيد؛ لأنَّ إيران قدَّمت برهاناً واضحاً للأتراك بأنَّ لديها سلاحاً قادراً على ردعها.

هنا نلاحظ أنَّه كان بإمكان إيران أن تدخل حرباً ردّاً على التصعيد التركي، لكنَّها آثرت أن ترد على التصعيد من خلال أداة الردع بدلاً من أداة الحرب؛ لماذا؟ لأن الحرب أكثر كلفة سياسية واقتصادية من الردع.

ومن هذا القبيل ما ذكره الرئيس الأميركي الثالث تومس جيفرسن، حيث ذكر أن بلاده ليست لديها أي نيّة لشن الحروب على الدول الأخرى، لكن المشكلة الكبرى «كيف نمنع الحروب التي تنتج من أخطاء الدول الأخرى؟»

ثم يجيب على هذا السؤال بقوله: «بوضع أنفسنا في موضع يمكّننا من عقابها، فالضعف يؤدّي إلى المهانة والأذى، بينما شروط عقابها تمنعها في الأغلب من الوقوع في الأخطاء». ثم ينبّه إلى أهميّة الردع من خلال قوله: «أعتقد أنَّ الرد على أول اعتداء أمرٌ في غاية الأهمية؛ لأنَّ الأذى الذي يذهب من دون عقاب يسبّب إساءات أخرى كثيرة». [٢]

---

(١)سلامة علي، جمال، **تحليل العلاقات الدولية دراسة في إدارة الصراع الدولي** (القاهرة،دار النهضة العربية،) ص١٩٤

(٢) جيفرسن، **الديمقراطية الثورية**، مرجع سابق، ص٨٧.

إذن: الغاية من وراء استعمال أداة الردع هي منع الطرف الآخر من اتخاذ القرار باستعمال القوة العسكرية.

صور الردع

ليس للردع صورة واحدة ثابتة، وإنما له العديد من الصور، فقد يكون ردعاً متبادلاً بين الطرفين، وقد يكون الردع فيه نوع تدرّج بحيث لا يتم استخدام أقصى ما لدى الدولة من قوّة، وقد يكون الردع تدميرياً لا يُبقي ولا يذر.

إذن يمكن القول إنَّ للردع ثلاث صور:[١]

¤ الصورة الأولى: الردع المتبادل Mutual Deterrence

المقصود بالردع المتبادل أن تمتلك جميع أطراف النزاع قدرات متكافئة، فإذا كانت الدولة الأولى تمتلك سلاحاً كيميائياً فهذا يعني أن الدولة الثانية تمتلكه كذلك، وإذا كانت تمتلك سلاحاً نووياً فهذا يعني أنها الأخرى تمتلكه كذلك، بحيث يصل الجميع إلى مرحلة توازن الردع Balance of Deterrence أو مرحلة توازن الرعب Balance of Terror، وهذه المرحلة تعني أن الطرفين وصلا إلى النقطة نفسها، فليس لأحدهما مزيةٌ على الآخر.

وأشهر مثال للردع المتبادل هو ما جرى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي طوال فترة الحرب الباردة، حيث كانت الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة في العالم المالكة للسلاح النووي، وهذا ما جعلها قادرة على ردع أي قوّة أخرى في العالم، لكن حين استطاع الاتحاد السوفيتي امتلاك سلاح نووي نقل المشهد الدولي من وجود قوّة ردع واحدة متمثّلة بالولايات المتحدة إلى وجود ردع متبادل بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، فلم يعد بإمكان أحد الطرفين أن يردع الآخر ردعاً انفرادياً.



يعدُّ استعمال القنبلة النووية من أشهر الأمثلة على استعمال الردع التدميري

وتعدُّ الهند وباكستان مثالين على ذلك، فقد كانت الهند تملك سلاحاً نووياً بخلاف باكستان، وهذا ما كان يعني أنَّها قادرة على ردع باكستان، لكن بعد أن استطاعت باكستان امتلاك سلاح نووي صار الردع متبادلاً بين الطرفين، وصار هناك توازن رعب وردع، فلم يعد بقدرة أحد الطرفين مهاجمة الطرف الآخر.

(١) يُراجع لمزيد من التفصيل: سلامة، **تحليل العلاقات الدولية**، مرجع سابق، ص ١٩٨



¤ الصورة الثانية: الردع المتدرّج Graduated Deterrence

يعدُّ روبرت ماكنمارا[1] المنظّر لاستراتجية الردع المتدرّج، وهي نظريّة تقوم على استعمال الخيار غير الأقوى لردع الخصم. أي أن تمتلك الدولة أكثر من خيار لردع الدولة المعتدية فتستخدم خياراً مناسباً للردع لكنه ليس أقوى خياراتها.

فعلى سبيل المثال، لو افترضنا أنَّ جورجيا اعتدت على روسيا من خلال إطلاق صاروخ على الأراضي الروسية. هنا يكون أمام صانع القرار الروسي عدة خيارات:

الخيار الأول: أن يرد على الصاروخ بصاروخ مثله.

الخيار الثاني: أن يرد على الصاروخ من خلال استعمال السلاح الكيميائي.

الخيار الثالث: أن يرد على الصاروخ باستعمال السلاح النووي.

في هذا المثال تقتضي نظريّة الردع المتدرّج ألا يستخدم الروس الخيار الثالث، بل الخيار الثاني، ثم إذا لم ترتدع جورجيا يتم استعمال الخيار الثالث. بهذه الطريقة يحصل تدرّج في ردع الخصم، وهذه الطريقة لها سلبياتها وإيجابياتها، فمن سلبيّاتها أنها قد تطيل الصراع إذا لم يرتدع الخصم من أول رادع، ومن إيجابياتها أنَّها توفّر على الدولة الرادعة تكاليف استعمال الخيارات الأقوى.

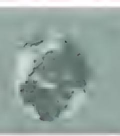
¤ الصورة الثالثة: الردع التدميري Destructive Deterrence

الردع التدميري هو أن تستعمل دولةٌ أقصى ما لديها من قوة ضد دولة أخرى لردعها تمامًا عن أي رغبة في الهجوم. فلو افترضنا أنَّ أفغانستان أطلقت صواريخ تجاه الأراضي الباكستانية، فهنا يمكن لباكستان أن ترد بسلاح كيميائي، وفي هذه الحالة يكون ردعًا تدريجيًا، ولكن لو ردّت باكستان من خلال استعمال السلاح النووي فإنَّ ذلك سيكون ردعًا تدميريًا.

ويعدُّ استعمال القنبلة النووية مِن قِبَل الولايات المتحدة ضد اليابان في نهاية الحرب العالمية الثانية من أشهر الأمثلة على استعمال الردع التدميري إن لم يكن المثال الوحيد، فبعد أن رمت الولايات المتحدة القنبلة النووية على هيروشيما وناكزاكي لم تقم لليابانيين قائمة، ولم يسمع لهم العالم ركزًا.

---

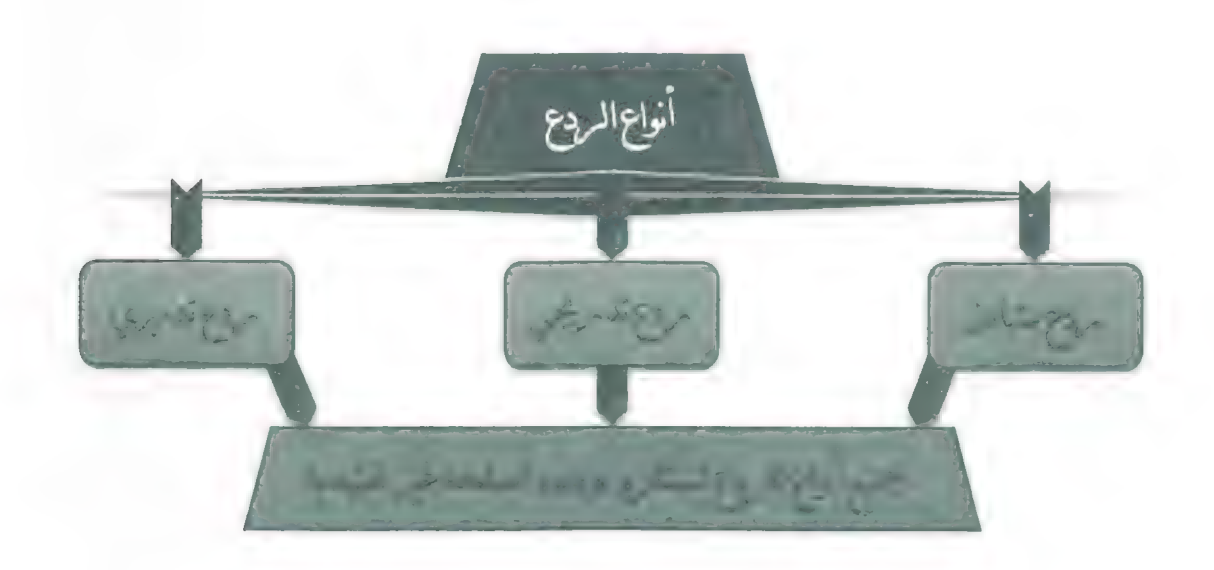
(١) روبرت ماكنمارا هو وزير الدفاع الأمريكي من عام ١٩٦١ إلى عام ١٩٦٨. وقد تحدث عن هذه النظرية في كتابه "جوهر الأمن" The Essence Of Security

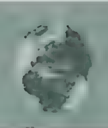


هل كل دولة قادرة على الردع التدميري؟

امتلاك القدرة على الردع التدميري يتوقّف بنحوٍ أساسي على امتلاك الدولة أسلحة غير تقليدية، سواء أكانت نووية أم بيولوجية أم كيميائية، أما إذا كانت الدولة لا تمتلك إلا الأسلحة التقليدية فإنَّ عملية الردع التدميري تكاد تكون منعدمة، لافتقادها أدواته.

أخيراً أقول إنَّ الغاية التي تتغيّاها وسيلة الردع هي أن تمنع انعقاد الحروب أو تعجّل في إنهائها، أي أن الدول حين تردع دولاً أخرى فإنها تهدف من ذلك أن تمنع تلك الدول من التفكير في دق طبول الحرب معها، وأما إذا انعقدت الحرب فهذا يدلُّ على عدم فاعلية الردع.





✹ الشكل الثالث: الحرب

تقول العرب: آخرُ العلاج الكي. والحرب هي آخر الحلول التي تستعملها الدول في عملية إدارة الصراع العسكري، لكن ماذا نعني بالحرب؟

يبدو للوهلة الأولى أن تعريف الحرب واضحٌ وبدهي، حيث يتبادر إلى أذهاننا صورة أناس يتقاتلون حين نسمع كلمة الحرب. لكن في الحقيقة تعريف الحرب أمر ليس باليسير؛ لأنَّ هناك صورًا كثيرة متداخلة تحتمل أن يصدق عليها وصف الحرب. فعلى سبيل المثال: هل الحرب هي ما يقع بين الدول فقط؟ أم تشمل ما يقع بين الجماعات؟ وهل هي مقصورة على العنف المعلن أم تشمل الصراعات العسكرية غير المعلنة؟

اختلاف الباحثين في الإجابة عن هذه التساؤلات تسبّب في اختلافهم في تحديد مفهوم الحرب، واختصارًا نقول إنه يمكن أن نعرّف الحرب بأنها: «قتال بين وحدات سياسية في أكثر من دولة».

هذا التعريف مختصر، لكنه شامل لجميع مصاديق الحرب، وسنشرح التعريف في النقاط التالية:

◘ أولا: قلنا «وحدات سياسية» لسببين:

السبب الأوَّل: لكي يشمل مرحلتين في العلاقات الدولية، مرحلة ما قبل وجود الدولة، أي قبل معاهدة ويستفاليا، ومرحلة ما بعد المعاهدة. فقبل وجود المعاهدة كانت هناك وحدات سياسية ليست تحت مسمى دولة، كالإمبراطوريات. فلو ذكرنا في التعريف كلمة «الدول» لأخرجنا الحروب التي كانت قبل وجود الدول.

السبب الثاني: أنَّ عبارة «وحدات سياسية» أفضل من عبارة «بين الدول»؛ لأنَّ الأولى تشمل الحروب التي لا تكون بين دولتين، وإنما بين دولة وجماعة أخرى. فعلى سبيل المثال الحرب بين حزب الله وإسرائيل، والمملكة العربية السعودية وجماعة الحوثي، تسمَّى حربًا مع أنها ليست بين دولتين. فاستعمال عبارة «بين الدول» يجعل التعريف غير جامع.

◘ ثانيًا: قلنا في التعريف «في أكثر من دولة» حتى نخرج الحروب الأهلية، فهي قتالٌ كذلك؛ لكنها قتالٌ داخلي بين مكوّنات المجتمع الواحد، ولا توصف بالحرب إلا مقيدة بقيد الأهلية.

هذا هو تعريف الحرب، وهناك من يزيد قيودًا أخرى، مثل شرط الإعلان، فلا بد أن تكون معلنة حتى تكون حربًا. وهذا غير دقيق؛ لأنَّ الاتحاد السوفيتي مثلاً لم يعلن عن الحرب حين دخل أفغانستان، لكنها كانت حربًا.

وهناك شرط غريب يُضاف إلى تعريف الحرب، وهو ألا يكون عدد ضحايا القتال أقل من ألف إنسان، والأكثر غرابة أنَّ هذا الشرط «تم الاتفاق عليه بين الباحثين» على حد تعبير ريتشارد ليبو.[1] ولستُ أدري ما سر تحديد القتلى بهذا العدد.

وذهب الأستاذ إبراهيم أبو خزام -أستاذ القانون العام- إلى التفريق بين الحرب والنزاع، فالحرب بحسب رأيه هي «المعارك الواسعة التي تؤثر في المجرى العام للتاريخ». وأما النزاع فهو «كل صدام مسلح بين دولتين متى كان هذا الصدام محدودًا في آثاره بين طرفي النزاع».[2]

وكان بإمكانه تقسيم الحروب إلى حروب كبرى وصغرى، بدلاً من الإتيان بمصطلح بديل؛ فتقسيم المصطلح أفضل وأسهل من الإتيان بمصطلحٍ موازٍ.

أسباب الحروب

لماذا تتحارب الأمم؟ كان هذا عنوان كتاب الباحث البريطاني ريتشارد ليبو الذي حاول من خلاله أن يبحث عن أبرز أسباب الحروب، ووجد -بعد إجراء إحصاءات ومناقشات طويلة- أنَّ دوافع الحرب تنحصر في أربعة:

- الدافع الأول: الأمن
- الدافع الثاني: المكانة
- الدافع الثالث: الانتقام
- الدافع الرابع: المصلحة

(١) ريتشارد، **لماذا تتحارب الأمم**، مرجع سابق، ص٢٠
(٢) أبو خزام، **الحروب وتوازن القوى**، مرجع سابق، ص١٨.



أمَّا دافع الأمن فالمقصود أن يكون مبرر الدولة لابتداء الحرب هو الخوف على أمنها. وهذا الهاجس لا يعدُّه ريتشارد مهمًا جدًا، حيث إن «هناك تسعة عشر حربًا فقط من بين أربعة وتسعين حربًا رئيسية يبدو أنها نشأت لدافع أمني».[١] أما دافع المصلحة فهو أضعف الدوافع برأي ريتشارد،[٢] حيث إن هناك تسع حروب فقط من بين أربع وتسعين حرباً كان الدافع من ورائها تحقيق مصلحةٍ اقتصادية.

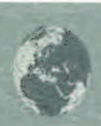
وبخصوص دافع «المكانة» فإنه يرى أنَّه أهم دوافع الحروب إطلاقًا، فمن خلال استقراء أربع وتسعين حربًا، وجد ريتشارد أنَّ هناك اثنتين وستين حربًا كان تحقيق المكانة هو الدافع من وراء اشتعالها.[٣] واللافت أن معظم تلك الحروب كانت في المساحة الأوروبية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر.

ويرى ريتشارد في أطروحته أنَّه «كثيرًا ما كان السعي إلى نيل الشرف والمكانة يتم على حساب مصالح الدولة».[٤] وضرب على ذلك العديد من الأمثلة، منها حروب لويس الرابع عشر، وتشارلز الثاني ملك السويد، حيث أرادا تحقيق مكانتهما الذاتية على حساب مصالح دولتيهما.

أما دافع الانتقام فقد شكّل دافعًا أساسيًا في أحد عشر حربًا، ومن أمثلة تلك الحروب حرب ٧٣ التي بدأتها دول عربية ضد الكيان الصهيوني، انتقامًا لهزيمة النكسة في ٦٧. وكذلك حرب الولايات المتحدة ضد أفغانستان انتقامًا لهجوم الحادي عشر من سبتمبر.

---

(١) ليبو، **لماذا تتحارب الأمم**، مرجع سابق، ص١٣٤.
(٢) المرجع السابق، ص١٧١.و
(٣) المرجع السابق، ص١٩٤.
(٤) المرجع السابق، ص ١٩٥.



أنواع الحروب

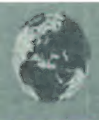
الحروب التي تجري بين الدول نوعان:

- حروب محدودة Limited Wars
- حروب مفتوحة Opened Wars

أما الحروب المحدودة فالمقصود منها أن تكون محدودة في من ناحيتين:

- الناحية الأولى: المكان
- الناحية الثانية: نوع الأسلحة

فالحرب المحدودة لا تتجاوز بقعة جغرافية معيَّنة، كما أنَّ نوعية السلاح المستخدم محدودة. وتعدُّ حرب فيتنام مثالاً على ذلك، فهي محدودة من حيث المكان، فلم تتجاوز الجغرافيا الفيتنامية، ومحدودة من حيث السلاح، فقد كان هناك اتفاق ضمني بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على عدم استخدام الأسلحة النووية في الحرب، مع أن استعمال الأسلحة النووية كان سينهي الحرب مباشرةً. وعادةً ما تكون الحروب المحدودة بتكليف من قوى كُبرى، أي أن الدول الصغيرة تخوض حروباً ليس أصالةً عن نفسها، وإنما نيابة عن الدول الكُبرى War by Proxy. ففي الحرب الكورية، كان المتقاتلون كوريين جنوبيين وشماليين، لكنها في الحقيقة كانت حرباً بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، فلم يكن الكوريّون إلا أدوات بأيدي القوى الكبرى. هذا فيما يتعلّق بالحروب المحدودة، أما الحروب المفتوحة فهي التي لا تكون مقيّدة بقيد، لا من الناحية المكانية ولا من ناحية نوع السلاح، كالحربين العالميتين، فقد كانت مفتوحة من حيث المكان بحيث كانت المعارك وآثارها في معظم القارات، كما أنَّه لم يكن هناك حدٌّ لنوعيَّة السلاح المستخدم، فقد تم استعمال جميع أنواع الأسلحة، من الرصاص إلى النووي.



متى تكون الحربُ مشروعةً؟

يحرّم القانون الدولي الحربَ. فقد نصَّ ميثاق الأمم المتحدة على وجوب أن تلجأ الأطراف المتنازعة إلى الحلول السلمية،[1] وحرَّم استعمال القوة أو حتى التهديد بها كما ورد ذلك في الفقرة الرابعة من مادته الثانية.[2]

لكن أجاز ميثاق الأمم المتحدة للدول أن تدخل في دائرة الحروب في حالتين:

⌑ **الحالة الأولى**: الدفاع عن النفس ودرء العدو. فقد جاء في المادة الواحدة والخمسين من الميثاق: «ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء «الأمم المتحدة» وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي».

وكما نلاحظ أن السماح بالدفاع عن النفس مؤقتٌ إلى أن يبدأ مجلس الأمن باتخاذ التدابير اللازمة لردع العدو المعتدي.

⌑ **الحالة الثانية**: في حال وجود تهديد للسلم والأمن الدوليين. فقد عبّر عن ذلك ميثاق الأمم المتحدة في الفصل السابع، وشرح كل ما يتعلق بمعالجة هذا التهديد. ومن ذلك أنَّ الذي يقرر ما إذا كان هناك تهديد فعلي أم لا هو مجلس الأمن فقط. جاء في المادة التاسعة والثلاثين: « يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عملاً من أعمال العدوان، ويقدم في ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقاً لأحكام المادتين ٤١ و ٤٢ لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه».

كما أن مهمة معالجة التهديد المخل بالسلم والأمن الدوليين منوطة بمجلس الأمن كما عبّرت عن ذلك المادة الحادية والأربعون. وبناءً على ذلك ليس لأي دولة أن تشن الحروب على دولٍ أخرى بحجة المحافظة على السلم والأمن الدوليين، كما فعلت ذلك الولايات المتحدة الأميركية حين قررت شنَّ حربٍ على العراق دون الحصول على غطاء شرعي من مجلس الأمن.

هذا فيما يتعلق بموقف القانون الدولي، أما ما يتعلق بموقف الشريعة الإسلامية من الحرب فإن هناك تفاصيل كثيرة في هذه المسألة، لكن يمكن القول اختصارًا: إنَّ الأصل في العلاقات الدولية السلم وليس الحرب، ولا تكون الحرب مشروعةً في الإسلام إلا في عدة حالات، أبرزها:

---

(١) كما جاء ذلك في الفقرة الثالثة من مادته الثانية: "يفضُّ جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجهٍ لا يجعل السّلم والأمن والعدل الدولي عرضةً للخطر".

(٢) حيث جاء فيه: "يمتنع أعضاء الهيئة جميعًا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة".

■ الأولى: حالة الدفاع عن النفس. يقول الله تعالى: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ﴿٣٩﴾﴾. فالآية تنصُّ على أن الإذن بالقتال منوطٌ بحصول الظلم، يقول الزمخشري في تفسير الآية: «بأنّهم ظُلِمُوا أي بسبب كونهم مظلومين».(١)

■ الثانية: نصرة المستضعفين. يقول الله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾.

فهذه الآية تحرّض المسلمين على القتال في سبيل نصرة المستضعفين.

■ الثالثة: وجود سلطة تحول بين الإنسان وخياره الديني، أي: الفتنة وفقًا للتعبير القرآني: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ فَإِنِ انْتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ ﴿١٩٣﴾﴾

والمقصود بالفتنة هنا إكراه الناس على تبنّي خيار ديني محدد. أما قوله تعالى «ويكون الدين لله» فالمقصود أن يكون السلطان كله لله. وقد كان مطلوبًا أن يكون السلطان كله لله آنذاك؛ لأن الإسلام وحدَه الذي كان يسمح بالتعددية الدينية، بينما كانت الإمبراطوريتان الفارسية والرومية لا تسمحان بالتعددية الدينية ولا حتى بالتعددية المذهبية، فقد كان الناس على دين ملوكهم كما هو معروف تاريخيًا. ولم ينته -نسبيًا- فرض الحكام عقائدهم على الشعوب إلا بعد معاهدة ويستفاليا في عام ٨٤٦١، التي كان من نتائجها أن يكون "اختيار المذهب من حق الحاكم وليس المحكومين"(٢)

هذه هي الحالات الأساسية التي تضفي شرعيّةً على الحرب في الإسلام.(٣) ونلاحظ أنَّ الحالة الأولى فقط تتفق مع القانون الدولي الحديث، بينما الحالتان الأخيرتان تتعارضان معه.

(١) الزمخشري، محمود بن عمرو، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل** (بيروت، دار الكتاب العربي، ط٣، ١٤٠٧) ج٣، ص١٦٠.
(٢) عبد الرحيم، التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص٩٩
(٣) وفيما عداها فإنَّ الإسلام ينهى عن ابتداء الحروب، امتثالًا لقوله تعالى: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴿٨﴾﴾.